

أثر السّياق في تعدّد المعنى الوظيفي لصيغ الأفعال الثلاثية المزيدة بحرفٍ واحد في القرآن الكريم

The impact of context on the multiplicity of functional meaning Forms of Triple verbs added with one letter In the Holy Quran

م.د. محمّد علي عبد الله العنبي

L.D. Muhammad Ali Abdullah Al-Anbaki

وزارة التربية- مديرية تربية الرصافة الأولى

Ministry of Education – Al-Rusafa/1

mmma86763@jmail.com

المخص

إنّ السّياق في بعض الأحيان قد يسمح باحتمالية تعدّد المعاني في الصّيغ الصرفية ، وربما لا يكون فيصلاً في بيان المعنى المراد بدقّة ؛ ممّا يفتح أبواب الخلاف واسعةً بين النّحاة واللغويين ، بل وبين مفسريّ القرآن الكريم، فكان موضوع البحث هو (أثر السّياق في تعدّد المعنى الوظيفي لصيغ الأفعال الثلاثية المزيدة بحرف واحد في القرآن الكريم) ؛ ولما كانت دراستنا سياقية اعتمدت على ما في النّص القرآني الذي وردت فيه اللفظة لإثبات المعنى المراد منه . وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يتضمن تمهيداً ومبحثين تليهما خاتمة وثبت بالمصادر والمراجع . أمّا التمهيد فبحث (السّياق مفهومه وأهميته)، ودرس المبحث الأوّل: (تعدّد المعنى الوظيفي للصّيغ عند الصرفيين) : وهو أيضاً على قسمين، الأوّل: تعدّد المعنى الوظيفي للصّيغة الصرفيّة الواحدة ، والآخر: تعدّد الصّيغ للمعنى الواحد، أمّا المبحث الثاني: فاقتضى أن يكون: (صيغ الأفعال الثلاثية المزيدة بحرفٍ واحد وشواهدا القرآنية) ، وهي ثلاث صيغ:

أولاً : صيغة (أفعل)

ثانياً : صيغة (فَعَل)

ثالثاً : صيغة (فاعل) .

الكلمات المفتاحية: السياق ، المعنى الوظيفي ، الفعل الثلاثي المزيد ، صيغ الأفعال ، تعدد المعنى

Abstract:

The context may sometimes allow for the possibility of multiple meanings in morphological forms, and it may not be decisive in clarifying the intended meaning accurately; Which opens the doors of wide disagreement between grammarians and linguists, and even between the interpreters of the Holy Quran.

The subject of the research is (the impact of the context on the multiplicity of functional meanings of the forms of Triple verb verbs added with one letter in the Holy Qur'an). Since the study is contextual, it relies on what is in the Qur'anic text in which the word is mentioned to prove the intended meaning of it. The nature of this research necessitates that it include an introduction and two sections followed by a conclusion, and it is confirmed by sources and references. As for the introduction, it discusses (the context, its concept and its importance), and studies the first topic: (multiple functional meaning of the formulas for the morphological): It is also divided into two parts, the first: the multiple functional meaning of the one morphological formula, and the other: the multiplicity of formulas for the same meaning. As for the second topic: it requires that it be (Triple verb forms added with one letter and their Quranic evidence), which are three forms:

First: the formula (verb)

Second: the form (verb)

Third: the (subject) formula.

Key words: context, functional meaning, the triple verb more, verb forms, multiple meanings.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

يعدُّ السِّياق وسيلةً من وسائل الوصول إلى المعنى المراد من الصِّغ ، فلا يمكن أن تستغني الصِّغ عن السِّياق ولاسيَّما في القرآن الكريم ؛ لأنَّه السبيل المؤدي إلى فهم الصِّغ وبيان دلالتها ومعناها . فضلاً عن ذلك أن تعدد المعنى الوظيفي للصِّغ الصرفية دليلٌ قويٌّ على جدوى مراعاة السِّياق وما يحمله من قرائن لفظية ، أو معنوية ، أو حالية للوقوف على الدلالة الدقيقة للفعل .

غير أن السِّياق في بعض الأحيان قد يسمح باحتمالية تعدد المعاني في الصِّغ الصرفية ، وربما لا يكون فيصلاً في بيان المعنى المراد بدقّة ؛ ممّا يفتح أبواب الخلاف واسعةً بين النُّحاة واللغويين ، بل وبين مفسري القرآن الكريم . فكان موضوع البحث هو (أثر السِّياق في تعدد المعنى الوظيفي لصيغ الأفعال الثلاثية المزيدة بحرف واحد في القرآن الكريم) ؛ ولما كانت دراستنا سياقية في ضوء القرآن الكريم ، اعتمدتُ على شواهد من النُّص القرآني الذي وردت فيه اللفظة لإثبات المعنى المراد منه .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يتضمن تمهيداً ومبحثين تليهما خاتمة وثبت بالمصادر والمراجع . أمّا التمهيد فبحث (السِّياق مفهومه وأهميته) ، ودرس المبحث الأول : (تعدد المعنى الوظيفي للصِّغ عند الصرفيين) : وهو أيضاً على قسمين ، الأول : تعدد المعنى الوظيفي للصِّغ الصرفية الواحدة ، والآخر : تعدد الصِّغ للمعنى الواحد ، أمّا المبحث الثاني : فاقتضى أن يكون : (صيغ الأفعال الثلاثية المزيدة بحرف واحد وشواهدا القرآنية) ، وهي ثلاث صيغ :

أولاً : صيغة (أَفْعَل)

ثانياً : صيغة (فَعَّل)

ثالثاً : صيغة (فَاعَلَ) .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله الطاهرين وصحبه المنتجبين

التمهيد

السياق : مفهومه وأهميته

أولاً : مفهوم السياق

السياق لغةً :

قال ابن فارس (ت395هـ) : " السين والواو والقاف أصل واحد ، وهو حَدُّ الشَّيء ، يقال : ساقه يُسوقُهُ سَوْقاً ، ويقال : سَفْتُ إلى امرأتي صَدَاقَهَا وأسَفْتُه ، والسُّوقُ مشقَّةٌ من هذا ، لما يُساق إليها من كلِّ شيء ، والجمع أسواق " (فارس، 1979، صفحة 117/3) . وقال الراغب : " سوق الإبل : جلبها وطردها ، يقال : سقته فانساق " (الأصفهاني، د.ت، صفحة 436) .

ونجد أنّ دلالة السياق تتطور إلى معنى التابع والمتابعة والترتيب يقال : " تساوقت الإبل : تتابعت ، وهو يسوق الحديث أحسن سياق ، وإليك يُساق الحديث ، والمساوقة : المتابعة كأنّ بعضها يسوق بعضاً " (منظور، د.ت، صفحة 166/10).

السياق اصطلاحاً :

عرّفه الزركشي (ت794هـ) بقوله : " ليكن محطّ نظر المفسر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له ، وإن خالف أصل الوضع اللغويّ لثبوت التجوّز " (الزركشي، 1988، صفحة 317/1) . وعند المتأخرين هم يعرفونه بأنّه : " هو عبارة عن سؤال التكلم عمّا يعلمه سؤال مَنْ لا يعلمه ليوهم أنّ شدة الشبه الواقع بين المتناسبين أحدثت عنده التباس المشبه بالمشبه به " (الكفوي، 1253هـ، صفحة 517) .

وهو : " الغرض أي مقصود المتكلم من إيراد الكلام ، وهو واحد من المفاهيم التي عبر بلفظ السياق (السوق) عنها " (الطلحي، 1422هـ، صفحة 50) ، أو هو " ما يحيط بالقول المقصود من أحوال تسبقه وتلحقه تساهم مفسراتها في تحديد معناها " (يوسف، د.ت، صفحة 9) . ومن أهم تعريفات السياق " هو مجموع السياق واللاحق ، أي : مجموع المعاني المتصلة من سابق الكلام ولاحقه " (عاشور، 2015، صفحة 682) .

ثانياً : أهمية السياق :

تظهر أهمية السياق في أنه يُسهّم في تحديد الدلالة المقصودة من الكلمة ، أو الصيغة في جملتها ، وأيضاً في تحديد دلالات التراكيب ، وبيان المراد منها . فعلى مستوى المفردات يساعد السياق على تحديد معاني الكلمات ، ولاسيما المشترك اللفظي الذي يحمل معاني متعدّدة (الدين، د.ت، صفحة 2967) ، يقول سيبويه : " قولك : وجدتُ عليه من المؤجدة ، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة ، وأشبه هذا كثير " (سيبويه، 1977، صفحة 24/1) .

وعلى المستوى الصّرفي يظهر أثر السياق في بيان دلالة الصيغ المتحددة في البنية المختلفة في دلالتها ، ومن ذلك ما جاء من المصادر والجموع على صيغة (فُعول) ، مثل : (سُجود) ، و(فُعود) ، فكلاهما يصلح لأن يكون مصدرًا ، وجمع تكسير ، ويميز بينهما من خلال السياق ، فإذا قلت : (سجدت سُجوداً طويلاً) كان المراد بالسجود المصدر ، أمّا إذا قيل : (غفر الله للرّكع السُّجود) كان المقصود به الجمع ، وأيضاً تشترك صيغة (مفعّال) بين اسم الآلة ، وصيغة المبالغة ، فتترد بعض الكلمات على هذا الوزن مثل (مذياع) ، فتحتمل أن تكون اسماً للآلة الصّماء ، التي تستعمل في نقل الأخبار المذاعة ، وتحتمل الدلالة على المتكلم في هذه الآلة ، ويميز بينهما كذلك بالسياق ، فإذا قيل : (توقف المذياع لخلل في أسلاكه) كان المراد بـ (المذياع) الآلة ، وإذا قيل : (ما أفصح المذياع!) كان المقصود الشخص الذي يكثر إذاعة الأخبار ... (حسن، د.ت، الصفحات 334/3-335) .

ومن ذلك أيضاً أنه في بعض المواضع تتحد الصورة اللفظية للفعل الناقص المسند إلى ضمائر مختلفة ، والفرق بينها يكون في التقدير ، ويحدد السياق المعنى المقصود من الصيغة ، من ذلك أنه يستوي جمعاً المذكر ، والمؤنث في حالتي الخطاب ، والغيبة في المضارع الذي آخره واو ، نحو " يدعو " ، و" يعفو " ، تقول في مخاطبة جمع المذكر : " أنتم تدعون ، وتعفون " ، ويقال في خطاب جمع المؤنث: " أنتنّ تدعون ، وتعفون " ، وتقول في الإخبار عن جماعة الذكور : " هم يدعون ، ويعفون " ، وكذلك يقال في الحديث عن جماعة الإناث : " هنّ يدعون ، ويعفون " (الدين، د.ت، الصفحات 2969-2970) .

وتجد في الأمثلة المتقدمة اتحاد صورة الفعل (تدعون) في خطاب جمعي المذكر والمؤنث ، كما أنّ صيغة (يدعون) واحدة في الإخبار عنهما ، ويتبين المراد من الفعل في كل موضع من خلال الكلام المتقدم ، ففي قولك : (أنتم تدعون) يعلم أن الفعل مسند إلى واو الضمير التي لجماعة الذكور ؛ لتقدم (أنتم) عليه ، وهو للجمع المذكر ، مبتدأ خبره جملة (تدعون) وهي مرتبطة به بالضمير ، ولا بدّ أن يطابق الرابط المبتدأ ،

فكما أن المبتدأ مذكر فكذلك الرابط ، وهو واو الجماعة ، أمّا في نحو : (أنتن تدعون) فيعلم من السياق أن الفعل مسند إلى نون الضمير التي لجماعة الإناث ؛ لتقدم (أنتن) عليه ، وهو لجمع المؤنث ، مبتدأ ، و0 تدعون) خبره ، وهى مرتبطة به بالضمير نون النسوة الذي يوافق المبتدأ في التأنيث ، وهكذا الباقي (الزمخشري، 1986، صفحة 463/1) .

هذا ولخص السمين الحلبيّ الفرق بين نحو (الرجال يعفون) ، و(النساء يعفون) من حيث التقدير ، فقال : "... قولك : (الرجال يعفون) ، الواو فيه ضمير جماعة الذكور ، وحذفت قبلها واو أخرى هي لام الكلمة ، فإنّ الأصل : يَعْفُون فاستثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت ، فبقيت ساكنة ، وبعدها واو الضمير أيضاً ساكنة ، فحذفت الواو الأولى لئلا يلتقي ساكنان ، فوزنه : يَضْفَعُونَ ، والنون علامة الرفع ؛ فإنّه من الأمثلة الخمسة ، وأن قولك : (النساء يَعْفُون) : الواو لام الكلمة ، والنون ضمير جماعة الإناث ، والفعل معها مبنى " (الحلبي، 1994، صفحة 493/2) .

ويقول ابن جني (ت 392هـ) : "... فإن قلت : فقد يقع اللبس أيضاً، بحيث رُمّت الفرق ، ألا تراك تقول للرجال : أنتم تغزون ، وللنساء : أنتن تغزون ، وتقول للمرأة : أنت ترمين ، ولجماعة النساء : أنتن ترمين ؟ قيل : إنّما احتمل هذا النحو في هذه الأماكن ضرورة ، ولولا ذلك لما احتمل ، ووجه الضرورة أن أصل أنتم تغزون : تغزؤون ، فالحركتان - كما ترى - متفتقتان ؛ لأنّهما ضميتان ... " (جني، 2000، صفحة 140/3) .

وعلى المستوى التركيبي تتعدّد الظواهر التي يبرز من خلالها أثر السياق في بناء الأسلوب الملائم ، من ذلك ظاهرة الحذف ، حيث وضع السيوطي (السيوطي، همع الهوامع، 1998، صفحة 13/3) للحذف شروطاً يأتي في مقدمتها وجود دليل على المحذوف ، سواء كان دليلاً مقالياً أم حالياً ، " فمما حذف لدليل مقالتي الفعل الناصب لـ (زيذاً) في نحو قولك " : (زيذاً) ، جواباً لمن قال : مَنْ ضربت ؟ فحذف ناصب (زيذاً) لدلالة (ضربت) عليه ، إذ التقدير : اضرب زيذاً (السيوطي، همع الهوامع، 1998، صفحة 13/3) .

ومما حذف لدليل الحال ما ذكره سيبويه في قوله : " باب ما يضمّر فيه الفعل ... وذلك إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهةً الحاجّ قاصداً في هيئة الحاج ، فقلت : مكة وربّ الكعبة حيث نكرت أنّه يريد مكة ، كأنك قلت : يريد مكة والله ... أو رأيت رجلاً يسدّد سهماً قبل القرطاس ، فقلت: القرطاس والله ، أي : يُصيب القرطاس ، وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت : القرطاس والله ، أي : أصاب القرطاس " (سيبويه، 1977، صفحة 257/1) .

المبحث الأول

تعدد المعنى الوظيفي للصيغ عند الصرفيين :

1. هل يتعدّد المعنى الوظيفي للصيغة الصرفيّة الواحدة ؟

أشار إلى هذه الظاهرة ابن عصفور (ت669هـ) فجعل لصيغة (أَفْعَل) أحد عشر معنى وهي : " الجَعْلُ ، والهُجُومُ ، والصَّيَاءُ ، ونَفْيُ الغريرة ، والتَّسْمِيَةُ ، والدُّعَاءُ ، والتعريضُ ، وبمعنى : صار صاحب كذا ، والاستحقاقُ ، والوجودُ ، والوصولُ " (عصفور، 1987، صفحة 186/1) .

وإنّ المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفيّة هي بطبيعتها تتسم بالتعدّد والاحتمال ، فالمبني الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد مادام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما (حسن، 2004، صفحة 163) . وقد يتعدّد المعنى الوظيفي الصرفي للصيغة الصرفيّة الواحدة ، فتأتي الصيغة الواحدة صالحة لأداء أكثر من وظيفة صرفيّة (صالح، 2006، صفحة 120) .

فصيغة (فَعِيل) التي تدلّ على معانٍ صرفيّة كثيرة ، منها أن تأتي بمعنى (فاعل) نحو : سميع ، وعليم ، وقدير ، أو بمعنى مفعول ، نحو : قتيل ، جريح ، ومن ثم قالوا بالضدّ في خائف بمعنى : مخوف ، وكذلك في عائد وعارف (هنداوي، 2008، صفحة 57) .

ومن شواهد تعدّد المعنى الوظيفي للصيغة الواحدة ما ذكره ابن هشام اللخميّ (ت577هـ) من تعدّد معاني صيغة (فَعَال) ثمانية معانٍ : (اللخمي، 1988، الصفحات 278-279) فهو يكون اسماً مفرداً كَقَدَال ، ويكون صفةً كَجَبَان ، ويكون مصدرًا كذَّهَاب ، ويكون جمعاً كَسَحَاب ، ويكون اسماً للفعل كَنَزَالٍ وَتَرَكَ ، ويكون معدولاً عن المصدر كَجَمَادٍ وَفَجَارٍ ، ويكون صفةً غالبية تختصّ بباب النداء كَلَكَّاعٍ وَغِدَارٍ ، والقسم الثامن من أقسام فَعَالٍ : أن يكون اسماً علماً للمؤنث أو ممّا سُمِّيَ به منه ، وذلك مثل : قَطَامٍ وَحَدَامٍ وَرَقَاشٍ .

ومن معانيها الطلب ؛ وذلك نحو (اسْتَكْتَبَ) و(اسْتَقْتَهَمَ) ، والتحوّل من حالٍ إلى حالٍ ؛ نحو (اسْتَنَوَقَ) ، وقد تكون مرادفة لـ(نَفَعَل) ؛ ومن ذلك (تَعَطَّمْ وَاسْتَعْظَمْ) ، و(تَكَبَّرْ وَاسْتَكْبِرْ) ، وتأتي بمعنى (فَعَل) نحو قولنا (اسْتَقَرَّ وَاسْتَهَزَأَ) والمعنى : (قَرَّ ، وَهَزَأَ) ، وقد تدل على اختصار الحكاية ، نحو قولنا : (اسْتَرْجَعَ) ، أي قال : إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (وآخرون و ابن جني، 1984، صفحة 77/1) .

ويبدو أنّ تعدّد المعنى الوظيفي للصيغة الصرفيّة يعني تضمن بعض الصيغ لمعنى صيغ أخرى فتؤدي وظيفتها ، فتتضمن (فَعُول) معنى (فَاعِل) ، وتختص كل صيغة صرفية بدلالاتها المنفردة عن غيرها من

الصيغ ، فدلالة (أفعل) الصرفية تختلف عن دلالة (تفاعل ، وفعول ، ومفعول) ، فالدلالة الصرفية لصيغة (شاهد) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ ﴾ [المزمل:١٥] تدل على شخص يقوم بالشهادة ، وكذلك الدلالة الصرفية لصيغة (مشهود) في قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ﴾ [هود: ١٠٣] تدل على إيقاع شهادة أهل السماوات والأرض في ذلك اليوم (صالح، 2006، صفحة 121) .

ويبدو أنّ كتب التصريف واللغة ولا سيّما قديمها وعلى اختلافها يجد أنّها قد أطبقت على ذكر عدة معانٍ لكثير من الصيغ على صحة وقوع هذه الظاهرة ، ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي للصيغة الواحدة (الساقى، 2008، صفحة 205) . فكثيراً ما تتعدّد الصورة التعبيرية للمعنى الواحد ، ويكون لكل صورة معنى يختلف عن معنى الصورة الأخرى مع اشتراكهما في المعنى العام (السامرائي، 2009، صفحة 242) .

وكلّ مبني من هذه المباني المتعدّدة الكثيرة يتعدّد معناه الوظيفي ويظل احتمالياً ما دام المبني مفرداً (الساقى، 2008، صفحة 17) ، ويقول د. سليمان بن علي " ويتحدّد المعنى هنا أيضاً من خلال السِّيَاق بما يحمله من قرائن ، غير أنّ السِّيَاق في بعض الأحيان قد يسمح باحتمالية تعدّد المعاني في الصيغة الواحدة ، وقد لا يكون فيصلاً في بيان المعنى المراد بدقّة ؛ مما يفتح أبواب الخلاف بين النُّحاة واللغويين في دلالات بعض الألفاظ وبين مفسري القرآن الكريم " (علي، د.ت، صفحة 129) .

2. تعدّد الصيغ للمعنى الواحد

تبيّن هذه الظاهرة طبيعة الدّلالة التي تحملها الصيغ المختلفة لمعنى واحد ، وذلك بأن تشترك صيغتان أو أكثر في معنى واحد (هنداوي، 2008، صفحة 60) ، ومن ذلك التعدية في قول سيبويه (ت180هـ) : " هذا باب افتراق فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ في الفعل للمعنى ، وقد يجيء الشيء على فَعَلْتُ فيشركُ أَفْعَلْتُ ، كما أنّهما قد يشتركان في غير هذا ؛ وذلك قولك : فَرِحَ وفَرِحْتُهُ ، وإن شئت قلت : أفرحتُهُ ؛ وغَرِمَ وغَرِمْتُهُ ، وأغرمتُهُ إن شئت ؛ كما تقول : فَرَعْتُهُ وأَفْرَعْتُهُ " (سيبويه، 1977، صفحة 55/4) .

ومن الأمثلة على ذلك صيغة الفعل (اسْتَفْعَلَ) (عزّار، 2012، صفحة 68) فهي حَمَالٌ لدلالاتٍ تتعيّن الواحدة بتعيّن السِّيَاق ، فقد تأتي هذه الصيغة للإصابة واعتقاد الصفة ، تقول : اسْتَجَدْتُهُ ، أي : أصبته جيّداً واستكْرَمْتُهُ ، أي : أصبته كريماً ، واستَعْظَمْتُهُ ، أي : أصبته عظيماً ، واستَسَمَنْتُهُ ، أي : أصبته سميئاً (سيبويه، 1977، صفحة 70/4) .

ويبدو من قول سيبويه أن صيغتي (أَفْعَلٌ ، وَفَعَّلَ) تدلان على معنى واحد هو التعدية ، فتعددت الصيغ لمعنى واحد ، كما أن هناك صيغاً أخرى تشترك في الدلالة على معنى واحد ومن ذلك أن (فَاعَلَ ، وَافْتَعَلَ ، وَتَفَاعَلَ) ، تشترك في معنى المشاركة (الجرجاني، 1428هـ، صفحة 1073/1) .

وفي معنى المطاوعة وردت صيغ عدّة تشترك في الدلالة ، وهي: انفعل ، وافتعل ، وتفعّل ، وتفاعّل ، واستفعل ، ومن الأمثلة: (انفعل) مثل : انكسر ، وانفتح ، و (افتعل) مثل : افتتح ، وافتترش ، و (تفعّل) مثل : تقدّم ، وتوعّد ، و (تفاعل) مثل : تقادم ، وتقاتل ، و (استفعل) مثل : استحكم ، واستقام (السيوطي، د.ت، صفحة 6/2) .

ويقول الهمداني : " وهذا لا يعني أنّ المعنى الذي تعبر عنه صيغ متعدّدة يجب أن يكون متوافقاً مع كلّ الصيغ ؛ وذلك لأنّ لكلّ صيغة دلالات عامة تشترك فيها مع غيرها من الصيغ ، ودلالات خاصة تنفرد بها " (همداني، 2008، صفحة 61) .

المبحث الثاني

أثر السياق في صيغ الأفعال الثلاثية المزيدة بحرف واحد وشواهد القرآنية

إنّ السياق القرآني يختار الألفاظ التي تلتحم به التحاماً كاملاً ، إنّ اللفظة في المعجم تكون ذات معانٍ متعدّدة محتملة ، ولكن معناها يتحدد عندما ترد في سياق ، بيد أنّ معنى اللفظ يبلغ الكمال عندما يرد في القرآن الكريم وفي إطار لون من ألوان السياق (القيسي، 1996، صفحة 36) . ومن صيغ الفعل الثلاثي المزيد بحرف واحد ما يأتي :

أولاً : صيغة (أَفْعَلٌ)

الفعل الثلاثي المزيد بحرف واحد ، يأتي لمعانٍ كثيرة نكرها الصّرفيون ، منها : التعدية وهو المعنى الأشهر لهذا البناء (سيبويه، 1977، صفحة 55/4) ، والمبالغة ، والإزالة والسلب ، ودخول الفاعل في مكان الفعل أو زمانه وغيرها (يعيش، شرح المفصل، د.ت، صفحة 157/7) .

قال سيبويه : " تقول : دَخَلَ وَخَرَجَ وَجَلَسَ ، فإذا أخبرت أنّ غيره صيّرهُ إلى شيء من هذا قلت : أَخْرَجَهُ وَأَدْخَلَهُ وَأَجْلَسَهُ " (سيبويه، 1977، صفحة 55/4) . ومعناه : " أن تُضَمِّنَ الفعلَ معنى التصيير ؛ فيُصْبِحُ الاسمُ

الذي كان فاعلاً في الأصل مفعولاً ؛ فإذا كان أصل الفعل لازماً صار متعدياً لواحدٍ ، وإن كان متعدياً لواحد صار متعدياً لاثنتين ، وإن كان متعدياً لاثنتين صار متعدياً إلى ثلاثة " (الحמיד، 1995، صفحة 71) .

ومن ورود صيغة (أفعل) المزيدة في القرآن الكريم واختلاف المفسرين فيها ما يأتي :

1. (أَكْبَرَ) في قوله تعالى : ﴿ فلما رأينهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ ﴾ [يوسف: ٣١].

إنَّ المعنى الصرفي للفعل (أَكْبَرَ) هو العظمة ، تقول : أَكْبَرْتُ الشَّيْءَ : رأيتهُ كبيراً (الأصفهاني، د.ت، صفحة 422) ، وأَكْبَرْتُ الشَّيْءَ : استعظمتهُ (منظور، د.ت، صفحة 126/5) . وقد تعددت معاني (أَكْبَرَنهُ) في سياقها عند المفسرين إلى ثلاث دلالات ؛ الأولى : حِضْنَ ، والثانية : إلى التعدية والمعنى أَجْلَلْنَهُ ، وأَعْظَمْنَهُ (عزّار، 2012، صفحة 70) ، والثالثة : بمعنى : أَمَدَيْن (الشوكاني، 1982، صفحة 21/3) .

أمَّا المعنى الأوّل فقد أنكره أبو عبيدة (ت210هـ) قائلاً : " وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ أَكْبَرَنهُ (حِضْنَ) فَمَنْ أَيْنَ ، وَإِنَّمَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ذَلِكَ ، لَوْ قَالَ : أَكْبَرَنَ وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَكْبَرَنَ (حِضْنَ) ، وَلَكِنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ مِنْ شِدَّةِ مَا أَعْظَمْنَهُ حِضْنَ " (عبيدة، 1954، صفحة 309/1) .

أمَّا المعنى الثاني فهو الأقرب إلى معنى الآية الكريمة ، إذ المعاني السياقية تدلُّ عليه ، ومنها : القرينة اللفظية ﴿ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ ﴾ أي : جرحنها بما في أيدهنَّ من السكاكين لدهشتهنَّ لما رأين يوسف (عليه السلام) ولم يَعْلَمَنَّ بما عملن ولم يشعرنَّ بألم (الآلوسي، 2010، صفحة 308/12) . وتقطع أيديهنَّ كان من الذهول ، أي : أجرين السكاكين على أيديهنَّ يحسبنَّ أنهنَّ يقطعن الفواكه ، وأطلق عليه القطع مجازاً للمبالغة (عاشور، 1884هـ، صفحة 263/12) .

والسِّيَاق اللاحق للفظ (أَكْبَرَنهُ) وهو قولهن : ﴿ حَاشَا لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ ، فقد أخرجن يوسف (عليه السلام) من البشر وجعلنه مع الملائكة ؛ مبالغة في وصف حسنه (الحلي، 1994، صفحة 479/6) ، ومعنى ﴿ حَاشَا لِلَّهِ ﴾ أي : " أحاشيه عن أن يكذب ، وتعجبياً من قدرته على ذلك الصنع البديع " (عاشور، 1884هـ، صفحة 263/12) .

أمَّا السِّيَاق الخارجي للآية ، فقيل : كان فضل يوسف على الناس في الحسن كفضل القمر ليلة البدر على نجوم السماء (الزمخشري، 1986، صفحة 278/3) . وهذا القول يُثبت مدى جمال يوسف (عليه السلام) ودلالة التعظيم هذه تعطي للفعل دلالة المبالغة ؛ لأنَّ الكبر تطلق على عظيم الصفات تشبيهاً لوفرة الصفات بعظم الذات (عاشور، 1884هـ، صفحة 262/12) .

2. (أَجَاءَ) في قوله تعالى : ﴿ فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مَثُّ قَبْلِ هَذَا ﴾ [مريم: ٢٣]

تعددت معاني (فَأَجَاءَهَا) في سياقها بين معنى المجيء بها ومعنى الإلجاء بها ، فقيل : أَلْجَأَهَا وَإِنَّمَا هُوَ مُعَدَّى عَنْ جَاءَ (الأصفهاني، د.ت، صفحة 104) ، ومجازها أفعلها من جاءت هي وأجاء غيرها إليه (عبيدة، 1954،

صفحة 4/2) . وهي عند بعض المفسرين (الحلبي، 1994، صفحة 580/7) بمعنى : أَلْجَأَهَا ؛ لِأَنَّ الْمَخَاضَ لَمَّا جَاءَ بِهَا إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ كَانَ قَدْ أَلْجَأَهَا إِلَيْهِ .

ويرى الزمخشريّ (ت538هـ) أَنَّ (فَأَجَاءَهَا) فِي أَجَاءَ : أَنَّهُ مَنْقُولٌ مِنْ جَاءَ ، إِلَّا أَنَّ اسْتِعْمَالَهُ قَدْ تَغَيَّرَ بَعْدَ النِّقْلِ إِلَى مَعْنَى : الْإِلْجَاءُ (الزمخشري، 1986، صفحة 13/4) ، وهذا عند أبي حيان (754هـ) مردود ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ أَثْمَةِ اللُّغَةِ الْمُسْتَقْرِينَ لِذَلِكَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ ، وَالْإِلْجَاءُ تَدُلُّ عَلَى الْمَطْلُوقِ فَتَصْلُحُ لِمَا هُوَ بِمَعْنَى الْإِلْجَاءِ وَلَمَّا هُوَ بِمَعْنَى الْإِخْتِيَارِ (حيان، 1992، صفحة 182/6) .

ويبدو أَنَّ الْفِعْلَ يَحْمِلُ مَعْنَى الْإِلْجَاءِ وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ الْقَرِينَةِ الصَّرْفِيَّةِ ، يَقُولُ ابْنُ عَاشُورٍ (1393هـ) : " وَمَعْنَى (أَجَاءَهَا) أَلْجَأَهَا ، وَأَصْلُهُ جَاءَ عُدِّي بِالْهَمْزَةِ فَقِيلَ : أَجَاءَهُ ، أَي : جَعَلَهُ جَائِيًّا ، ثُمَّ أُطْلِقَ مُجَازًا عَلَى إِلْجَاءِ شَيْءٍ شَيْئًا إِلَى شَيْءٍ ، كَأَنَّهُ يَجِيءُ بِهِ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ وَيُضْطَرُّهُ إِلَى الْمَجِيءِ إِلَيْهِ " (عاشور، 1884هـ، صفحة 85/16) .

ولا أرى أَنَّ مَعْنَاهَا قَدْ تَغَيَّرَ إِلَى مَعْنَى (الْإِلْجَاءِ) ، وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ الْمَعَانِي هُوَ مَعْنَى الْإِلْجَاءِ مَعَ تَضَمُّنِهَا خُصُوصِيَّةً لَا يَتَضَمَّنُهَا الْإِلْجَاءُ (القيسي، 1996، صفحة 64) .

وقد اختيرت هذه الصيغة بالذات للتعبير عن معنى الاضطراب والىءاء ، وهذا يناسب حالة مجيء المخاض لمريم (عليها السلام) ، وهي حالة ضيق وكرهية (شارف، 2013، صفحة 119) ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ كَارِهَةً لِهَذَا الْأَمْرِ وَعَبَّرَتْ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهَا : ﴿ يَا لَيْتَنِي مَتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا ﴾ (هنداوي، 2008، صفحة 121) .

3. (أَرْزَقَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾ [القلَم: ٥١] .

وردت (زَلِقَ) بِمَعْنَى : " تَزَلَجَ الشَّيْءُ عَنْ مَقَامِهِ ، وَقِيلَ يَكَادُونَ يُنْحَوْنَكَ عَنْ مَكَانِكَ " (فارس، 1979، صفحة 21/3) ، وَفِي لِسَانِ الْعَرَبِ : " زَلِقَ : لَا يَثْبُتُ عَلَى قَدَمٍ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﴿ فَتَصْبِحُ صَعِيدًا زَلِقًا ﴾ [الكهف: ٤٠] أَي : أَرْضًا مَلْسَاءً لَا نَبَاتَ فِيهَا " (منظور، د.ت، صفحة 144/10) .

إِذْ اخْتَلَفَ الْمَفْسُرُونَ فِي تَأْوِيلِ (زَلِقَ) عَلَى اخْتِلَافِ سِيَاقِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ عَلَى أَقْوَالِ مِنْهَا ؛ أَنَّهُ مَعْنَاهُ : الْإِصَابَةُ بِالْعَيْنِ ، أَي : جَعَلُوا أَبْصَارَهُمْ كَالْآلَةِ الْمُرْلَقَةِ لَكَ (الحلبي، 1994، صفحة 420/10) ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ : يَصْرَفُونَكَ عَمَّا أَنْتَ عَلَيْهِ مِنْ تَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ (الشوكاني، 1982، صفحة 377/5) ، وَالْقَوْلُ الْآخِرُ : أَنَّهُمْ يَزْلُونَ قَدَمَكَ عَنِ الْأَرْضِ ، يَعْنِي : أَنَّهُمْ مِنْ شِدَّةِ تَحْدِيقِهِمْ وَنَظَرِهِمْ إِلَيْكَ شَرًّا بَعِيُونَ الْعِدَاةَ وَالْبَغْضَاءَ يَكَادُونَ يَزْلُونَ قَدَمَكَ أَوْ يَهْلِكُونَكَ (الزمخشري، 1986، صفحة 193/6) .

ولعلَّ المعنى الذي يرجحه السِّيَاق هو الإصابة بالعين ؛ وذلك لقريئة خارجية أنَّه كان في بني أسد عيانون فأراد بعضهم أن يعين رسول الله (ﷺ) فنزلت الآية (السعود، د.ت، صفحة 20/9) ، وعن الحسن البصريّ (ت110هـ) قال : " دواء العين أن تقرأ هذه الآية " (الزمخشري، 1986، صفحة 192/6) .

ومنهم من اعترض على هذا الرأي بأنَّ القوم كانوا يكرهون ذلك أشدَّ الكراهة فيُجِدُّون النظر إليه بالبغضاء ، والإصابة بالعين إنَّما تكون مع الاستحسان لا مع الكراهة والبغض ، فكيف يصيبون النبيَّ بالعين وهم يبغضونه ؟ (الجوزي، 1404هـ، صفحة 1465) .

4. (أَعْمَى) في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ ﴾ [الإسراء: ٧٢] .

العَمَى : هو ذهاب البصر كَلِّه (منظور، د.ت، صفحة 95/15) ، أو افتقاد البصر والبصيرة (الأصفهاني، د.ت، صفحة 348) وقيل معناه : ذهب بصر قلبه وجهل ولم يهتدِ إلى خير (مختار، 2008، صفحة 1559) ، وهو أشدَّ عَمَى (عبيدة، 1954، صفحة 386/1) .

إنَّ ألفاظ اللغة قد يكون اللفظ واحداً ولكن يختلف السِّيَاق ، و أما سبب اختلاف المفسرين في الآية فهو مجيء أعمى على صيغة (أفعل) ؛ فتحتمل بذلك أن تكون صفةً ، وأن تكون للتفضيل ، وقد ربطوا بين معنى العمى المراد وبين دلالة هذه الصيغة ، فمن ذهب منهم إلى أنَّ العمى المقصود هو عمى البصر بعد إجماعهم على أنَّ معنى (أعمى) الأولى عمى القلب (الشوكاني، 1982، صفحة 246/3)

وقال الفراء (ت207هـ) : " وإنَّما جاز في (العَمَى) ؛ لأنَّه لم يُرد به عمى العين وإنَّما أراد به عمى القلب . فيقال فلان أعمى من فلان في القلب ، ولا تقل هو أعمى منه في العين " (الفراء، 1983، الصفحات 128-127/2) ؛ ذلك أنَّ عمى القلب ممَّا يقع فيه التفاوت الذي عني به عمى قلوب الكفار عن حجج الله التي قد عاينتها أبصارهم ؛ فلذلك جاز ذلك وحسُن (الطبري، 2001، صفحة 129/15) .

وقال ابن عاشور : " ووصف أعمى في المرتين مراد به مجرد الوصف لا التفضيل ، ولَمَّا كان وجه الشبه في أحوال الكافر في الآخرة أقوى منه في الدنيا أُشير إلى شدَّة تلك الحالة بقوله ﴿ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ القائم مقام صيغة التفضيل في العمى لكون وصف أعمى غير قابل لأن يصاغ بصيغة التفضيل ؛ لأنَّه جاء بصيغة التفضيل في حال الوصف " (عاشور، 1884هـ، صفحة 170/15) .

وما يؤكِّد ضرورة صرف هذه الصيغة إلى معنى المبالغة ؛ وذلك حينما نربطها بسياقها الذي وردت فيه ، وهو سياق الآخرة التي يحشر الله الكافر فيها أعمى بصرًا وبصيرة ، بعد أن كان في الدنيا أعمى بصيرة لا بصرًا ؛ فيكون عمى الآخرة أشدَّ وأعظم على الكافر من عمى الدنيا ، ودليل ذلك ما جاء على لسان الكافر في الآخرة من قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴾ [طه: ١٢٥-١٢٦] (علي، د.ت، صفحة 135)

ثانياً : صيغة (فَعَلَ)

وتأتي هذه الصيغة في معانٍ كثيرةٍ منها : المبالغة والتكثير ، والتعدية ، والسلب ، والضرورة ، وغيرها (سيبويه، 1977، صفحة 64/4) . وقد كثر استعمال (فَعَلَ) بمعنى التكثير والمبالغة ، وهو المعنى الأشهر في العربية الذي يدلّ على تكثير العمل ، قال سيبويه : " هذا باب دخول فَعَلْتُ على فَعَلْتُ لا يشركه في ذلك أفعلْتُ ، تقول : كَسَرْتُهَا وَقَطَعْتُهَا ، فإذا أردت كثرة العمل قلت : كَسَرْتُهُ وَقَطَعْتَهُ وَمَزَّقْتُهُ ... " (سيبويه، 1977، صفحة 64/4) .

وقد صرّح ابن جنّي أنّ تكرار عين الفعل كما في (قَطَعَ) ، و(كَسَرَ) يدلّ على تكرار المعنى وتقويته ، فهو يرى في هذا البناء مناسبة بين اللفظ والمعنى (جني، 2000، صفحة 155/2) . وقد عُذِلَ عن المجرّد إلى (فَعَلَ) ؛ ليتوافق اللفظ مع سياق الشدّة والمبالغة .
ومن أمثلتها في القرآن الكريم ما يأتي :

1. (قَتَلَ) في قوله تعالى: ﴿ قَالَ سَنُقْتِلُ أَبْنَاءَهُمْ وَنَسْتَحْيِ نِسَاءَهُمْ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٢٧] .
القَتْلُ : معروف ، وأقْتَلَ الرَّجُلَ : عَرَّضَهُ لِلْقَتْلِ وَأَصْبَرَهُ (منظور، د.ت، صفحة 547/11) ، و" أصلُ القَتْلِ إزَالَةُ الرُّوحِ عَنِ الجَسَدِ كالموت لكن إذا اعْتَبِرَ بفعل المتولّي لذلك يقال قَتَلَ ، وإذا اعْتَبِرَ بِفَوْتِ الحَيَاةِ يقال مَوْتُ " (الأصفهاني، د.ت، صفحة 393) .

إذ دلّ الفعل (قَتَلَ) في الآية المباركة ؛ ليعبر عن دلالة المبالغة والتكثير (النحاس، 1988، صفحة 145/2) ، على لسان هارون مخاطباً أخاه موسى : ﴿ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعْفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونِي ﴾ [الأعراف: ١٥٠] . وإنّما عُذِلَ عن قتل موسى إلى قتل الأبناء ؛ لأنّه يعلم أنّه لا يقدر عليه (الشوكاني، 1982، صفحة 235 /2) وفي قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَنْجَيْنَاكَ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكَ سُوءَ الْعَذَابِ يَقْتُلُونَ أَبْنَاءَكَ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكَ ﴾ [الأعراف: ١٤١] .

وما يرجح هذه الدلالة القرينتان السياقيتان ؛ الأولى : القراءة القرآنية : فقد قُرئ الفعل (قَتَلَ) بتخفيف التاء وتشديدها وقراءة الجمهور بالتشديد هي الأرجح ؛ لأنّها بمعنى التكثير وتعدّد المجال ، وقراءة التخفيف تحتمل التكثير والتقليل (الآلوسي، 2010، صفحة 300/9) .

والأخرى ؛ القرينة التاريخية أي : " سنعيد عليهم ما كنا منحناهم به من قتل الأبناء ، ليعلموا أنّا على ما كنا عليه من الغلبة والقهر ... ولئلا يتوهم العامة أنّه هو المولود الذي أخبر المنجمون والكهنة بذهاب ملكنا على يده " (الزمخشري، 1986، صفحة 492/2) .

والحديث عن قوم فرعون الذين عدّبو بني إسرائيل وأذاقوهم صنوف العذاب ، فجاءت الآيات بصيغة الفعل (قَتَلَ) للمبالغة والتكثير ، ولم يكن المقصود منها إنهاء حياتهم وحسب ، بل إذاقتهم ألوان العذاب

بأساليب شتى ؛ لذلك عُدَّ الآيتان عن (قتل) إلى (قتل) ؛ لمناسبة السياق الذي يستوجب المبالغة والتشديد في القتل (عاشور، 1884هـ، صفحة 59/9) .

2. (بَشَّرَ) في قوله تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَشَّرُهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الجاثية: ٧ - ٨] .

معنى البشارة والتبشير أن تأتي للخير والشر (منظور، د.ت، صفحة 61/4) ، وقيل : أبشرت الرجل وبشرتة ، بمعنى : أخبرته بسارٍ بسط بشرةً وجهه (مختار، 2002، صفحة 93) ، فالبشارة هنا جاءت على سبيل التهكم ؛ لأن الآية في سياق الإخبار عن عذاب أليم ، وهو ليس من الأشياء السارة ، واستعملت البشارة هنا في الإخبار عن العقاب والإنذار عن طريق التهكم (عاشور، 1884هـ، صفحة 223/25) .

والمقصود هنا آيات الله تعالى الواضحة الناطقة بالحق ، فمن تُلِيَتْ عليه وسمعها كان مُسْتَبْعِداً في القول وإصراره على الضلالة عندها واستكباره عن الإيمان بها (الحلبي، 1994، صفحة 643/9) ، قال الشوكاني (ت1250هـ) : " هذا من باب التهكم ، أي : فبشره على إصراره واستكباره وعدم استماعه إلى الآيات بعذابٍ شديد الألم " (الشوكاني، 1982، صفحة 5/5) .

أما في قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴾ [الحجر: ٥٣] . فالبشارة هنا جاء في الخير ، إذ بشرت الملائكة إبراهيم (عليه السلام) بمولود وهو إسحاق (عليه السلام) ، ثم إن البشارة كانت فيها للمبالغة وهي أنه (عليه السلام) يُبَشَّرُ بأمرين ؛ أحدهما : أن الولد ذكر ، والآخر سوف يصير عليماً ، فالسياق إذاً هو سياق مبالغة في التبشير بالخير ، ودلالة واضحة على عظم البشارة بعد انتظار طويل (الأصفهاني، د.ت، صفحة 48) ، فجاءت الآية بسياقها اللاحق بقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَبَشِّرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [الحجر: ٥٤] .

3. (قَطَعَ) في قوله تعالى : ﴿ لَأَقْطِعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ ﴾ [الأعراف: ١٢٤] .

القَطْعُ : يدلُّ على صَرْمٍ وإبانة شيء من شيء ، أو إبانة بعض أجزاء الجرم من بعضٍ فصلاً ، وتقطع جاء هنا للتكثير (فارس، 1979، صفحة 101/5) ، والقَطْعُ : " فَضْلُ الشَّيْءِ مَدْرَكاً بِالْبَصْرِ كَالْأَجْسَامِ أَوْ مَدْرَكاً بِالْبَصِيرَةِ كَالْأَشْيَاءِ الْمَعْقُولَةِ " (الأصفهاني، د.ت، صفحة 408) .

إذ دلَّ الفعل (قَطَعَ) على الوعيد والترهيب الشديدين ، من خلال القرينة السياقية التاريخية ؛ فخطاب فرعون للسحرة الذين آمنوا بموسى بعد أن رأوا برهان نبوته ، وقد أصابه الغضب عندما أعجزته الحجة بعد أن غلب موسى سحرته ، فلجأ إلى الجبروت والوعيد لإدخال الرعب في قلوبهم وذلك بقوله : ﴿ لَأَقْطِعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ ﴾ (عاشور، 1884هـ، صفحة 54/9) ، ويحتمل أن يكون المعنى : أنه يقطع من كلِّ شقِّ طرفاً فيقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى ، ويحتمل أن يكون المعنى : لأقطعنَّ لأجل مخالفتكم إياي (الزمخشري، 1986،

صفحة 490/2) ، فمخالفته في ذلك بينهما هو القطع من خلاف ، وإنما قال هذا فرعون لما رأى من خذلان الله إياه وغلبة موسى وقهره له (الطبري، 2001، صفحة 363/10) .

ثم إنَّ سياق الآية يدلُّ على أنَّ فرعون لم يكتفِ بهذا ، بل عمَدَ إلى غيره فقال : ﴿ ثم لأصلبكم ﴾ زيادةً في التنكيل وإفراطاً بتعذيبهم (الشوكاني، 1982، صفحة 234/2) . فأعطاهم مهلة في الأعراف ذلك أنَّه قال : ﴿ ثم لأصلبكم أجمعين ﴾ و (ثمَّ) تفيد التراخي ، ولم يعطهم مهلة في الشعراء ﴿ لأقطنَّ أيديكم وأرجلكم من خلافٍ ولأصلبكم أجمعين ﴾ [الشعراء: 49] ؛ وذلك لزيادة غضبه واحترق قلبه من الغيظ (السامرائي، 2006، صفحة 335) .

أمَّا في قوله تعالى : ﴿ وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمماً ﴾ [الأعراف: ١٦٠] فجاءت (قطع) هنا بمعنى : فرقناهم وميزناهم ، وقد جعلهم الله اثنتي عشرة قبيلة ؛ وذلك لقلة الألفة بينهم (الزمخشري، 1986، صفحة 47/2) ، والمعنى : أنَّه ميز بعضهم من بعض حتَّى صاروا أسباطاً كلَّ سبط معروف على انفراده (الشوكاني، 1982، صفحة 255/2) . وقال ابن عاشور : " والتقطيع : شدَّة في القطع وهو التفريق ، والمراد به التقسيم وليس المراد به الخبر الذم ولعقاب ؛ لأنَّ ذلك منَّة من الله " (عاشور، 1884هـ، صفحة 142/9) .

ثالثاً : صيغة (فاعل)

وتأتي حمالة لمعانٍ صرفيةً متنوعه في العربية (المبرد، د.ت، الصفحات 72/1-73) ، منها : المبالغة والتكثير ، والطلب ، والصيرورة ، والمشاركة وهو المعنى المشهور والغالب فيها (الكوفي، 1989، صفحة 54) ، قال سيبويه : " هذا باب دخول الزيادة في فعلت للمعاني ، اعلم أنَّك إذا قلت : فاعلته ، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعلته " (سيبويه، 1977، صفحة 68/4) .

ويشترك طرفا " المفاعلة في معنى الفاعلية والمفعولية ، فيكون البادئ فاعلاً صريحاً والثاني مفعولاً صريحاً ، ويجيء العكس ضمناً ، أي أنَّ الغرض من ألف المفاعلة اقتسام الفاعلية والمفعولية في اللفظ والاشتراك فيهما من حيث المعنى " (الكوفي، 1989، صفحة 54) .

ومن ورودها مزيدةً في القرآن الكريم ما يأتي :

1. (واعد) في قوله تعالى : ﴿ وإذ واعدنا موسى أربعين ليلةً ثمَّ اتَّخَذتم العجلَ من بعده ﴾ [البقرة: ٥١] .

ومعناه : المجيء لمكان معين ، والموعد : موضع التواعد ، وهو الميعاد في زمانٍ معين (منظور، د.ت، صفحة 67/3) ، والوعدُّ : يكون في الخير والشرِّ ، يقال : وعدَّته بنفعٍ وضُرِّ وعداً وموعداً وميعاداً (الأصفهاني، د.ت، صفحة 526) . إذ دلَّ الفعل (واعد) عند المفسرين على معنيين :

الأوَّل : أنَّ هذا الفعل يُدلُّ على معنى المُفَاعَلَة (السعود، د.ت، صفحة 101/1) ، أي : أنَّ المواعدة من الله ومن موسى (الطبري، 2001، صفحة 663/1) ، قال الطبري : " فمعلوم أنَّ الله تعالى قد كان وعد موسى الطَّور ،

ووعده موسى اللقاء ، وكان الله (عَزَّ ذِكْرُه) لموسى واعداً ومواعداً له المُنْجَاة على الطّور ، وكان موسى واعداً لربّه ومواعداً له اللقاء " (الطبري، 2001، صفحة 163/1) .

واحتج بعضهم بأنّ المواعدة إنّما تكون من البشر ، وأمّا الله تعالى فهو المنفرد بالوعد والوعيد (الحلبي، 1994، صفحة 352/1) ، وقيل : إنّ أكثر ما تكون المواعدة من المخلوقين المتكافئين ، فكلّ واحدٍ منهما يَعدُّ صاحبه (عزّار، 2012، صفحة 75) .

قال الزّجاج (ت311هـ) : " وَوَاعَدْنَا هُنَا جَيِّدٌ بَالِغٌ ؛ لِأَنَّ الطَّاعَةَ فِي الْقَبُولِ بِمَنْزِلَةِ الْمُوَاعَدَةِ ، فَهُوَ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَعَدُّ وَمِنْ مُوسَى قَبُولٌ وَاتِّبَاعٌ ، فَجَرَى مَجْرَى الْمُوَاعَدَةِ " (الزجاج، 1988، صفحة 133/1) . وقال ابن عاشور : " والمراد من المواعدة هنا أمرُ الله موسى أن ينقطع أربعين ليلةً لمناجاة الله تعالى وإطلاق الوعد على هذا الأمر من حيث إنّ ذلك تشريف لموسى ووعده له بكلام الله وبإعطاء الشريعة " (عاشور، 1884هـ، صفحة 497/1) .

والآخر : أنّ الفعل جاء على معنى المشاركة ، وهي الأرجح قولاً ؛ لأننا لو رجعنا إلى المعنى اللغوي للمواعدة لوجدنا أنّه يقتضي زماناً ومكاناً (منظور، د.ت، صفحة 67/3) ، فالزمان هو (أربعين ليلة) ، والمكان ذكره الله تعالى بقوله : " وناديناه من جانب الطور " فالمكان هو بجانب الطور الأيمن ؛ لأنّه تعالى وعده الوحي ووعده موسى (عليه السلام) المجيء للميقات إلى الطور (البيضاوي، 2006، صفحة 80/1) .

وكان موسى قد جاء للميعاد لقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا ﴾ [الأعراف: 143] ، ورجح النّحاس وابن عاشور والآلوسي أن تكون المواعدة من باب الموافاة وليس من الوعد في شيء (النحاس، 1988، صفحة 224/1) .

ويبدو من السّياق أنّ المعنى الذي جاءت به صيغة (واعد) هنا هو المشاركة ؛ لأنّه اشتراك بين اثنين أو أكثر ، وذلك أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً فيقابله الآخر بمثله ، وحينئذٍ يُنسب للبادئ نسبة الفاعلية وللمقابل نسبة المفعولية ، ولم يكن الوعد من الله سبحانه وتعالى من دون قبول موسى (عليه السلام) وطاعته لأمر الله ربّه (الحلبي، 1994، صفحة 352/1) وقيل: (وعد) إذا كان عن غير طلب ، و(واعد) إذا كان عن طلب (حيان، 1992، صفحة 199/1) .

2. (قَاسَمَ) في قوله تعالى : ﴿ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ [الأعراف: 21] .

جاء في مقاييس اللغة القسم هو اليمين (فارس، 1979، صفحة 86/5) ، وعند أبي عبيدة ، أي : حالفهما (عبيدة، 1954، صفحة 212/1) ، والقَسْمُ : إفرأزُ النَّصيب ، وأَقْسَمَ : حَلَفَ ، ومنه قاسمه وتقاسما (الأصفهاني، د.ت، صفحة 403) .

وذهب المفسرون إلى أن صيغة (قاسم) أفادت معنيين ؛ الأول: المشاركة ، والمقصود هنا بـ(قاسم) المقاسمة ؛ أي : أن تقسم لصاحبك ويقسم لك ، فتقول : قاسمت فلاناً ، أي : حالفته ، فالمعنى هو : أقسم لهما أنه من الناصحين ، وأقسما له بالقبول (الزمخشري، 1986، صفحة 432/2) ، أي المفاعلة على بابها (الحلبي، 1994، صفحة 279/5) .

وردّه الشوكاني بقوله : " وصيغة المفاعلة وإن كانت في الأصل تدلّ على المشاركة فقد جاءت كثيراً لغير ذلك ، والمراد بها هنا المبالغة في صدور الأقسام لهما من إبليس ؛ وقيل إنهما أقسما له بالقبول كما أقسم لهما على المناصحة " (الشوكاني، 1982، صفحة 195/2) . والثاني : المبالغة في الفعل ؛ وذلك لأنه اجتهد فيه اجتهد المقاسم (الزمخشري، 1986، صفحة 432/2) ، ف (فاعل) ليست من باب المشاركة ، بل جيء بها بقصد المبالغة (البيضاوي، 2006، صفحة 9/3) ؛ لأن من يباري أحداً في فعلٍ يجدُ فيه (الآلوسي، 2010، صفحة 62/9) ، وأنه حلف لهما على ذلك حتى خدعهما (الزجاج، 1988، صفحة 326/2) .

3. (دافع) قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ ﴾ [الحج: ٣٨]

ومعناه : الإزالة بقوة ، وتدافع القوم ، دفع بعضهم بعضاً (منظور، د.ت، صفحة 87/8) والدَّفْعُ : إذا عُدِّي (بـ عن) اقتضى معنى الحماية نحو ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَدْفَعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (الأصفهاني، د.ت، صفحة 170) ، والفعل دَفَعَ أكثر استعمالاً من دَافَعَ (حيان، 1992، صفحة 373/6) .

فقد ورد هذا الفعل في القرآن الكريم دالاً على المبالغة في دفاع الله عن المؤمنين ، والقرائن السياقية للآية الكريمة توضّح ذلك : " فكان المقام خليقاً بأن يُطمئن الله نفوسهم بأنّه كما أعدّ لهم نعيم الآخرة هو أيضاً مدافع عنهم في الدنيا وناصرهم " (عاشور، 1884هـ، صفحة 271/17) . أمّا (دافع) فهي على سبيل المفاعلة ، " والمفاعلة هنا تكون من واحد ، وليس من اثنين ؛ لأنه لو أراد أن الدّفع من اثنين فلا بدّ من دافع ومدفوع عنه ، والمدفوع عنه لا حظّ له في الدّفْع هنا " (القيسي، 1984، صفحة 72/2) .

وقال الزمخشري : " ومَنْ قرأ (يُدافع) فمعناه : يُبالغ في الدّفْع عنهم ، كما يبالغ من يغالب فيه " (الزمخشري، 1986، صفحة 198/4) ، إذ إنّه أخرج على المُفاعلة مبالغةً فيه ؛ لأنّ فِعْلَ المفاعلة أبلغ من غيره (الحلبي، 1994، صفحة 281/8) .

فالمعنى بينهما واحد إلا أنّ (يُدافع) فيها معنى التكرير والمبالغة ، قال أبو السعود : " وصيغة المفاعلة إمّا للمبالغة أو للدلالة على تكرير الدّفْع ، فإنّها قد تُجرّد عن وقوع الفعل المتكرر من الجانبين فيبقى تكررهما في الممارسة أي : يبالغ في دفع غائلة المشركين وضررهم الذي من جملة الصد عن سبيل الله)

مبالغة) من يغالب فيه ، أو يدفعها عنهم مرّة بعد أخرى حسبما تجدد منهم القصد إلى الإضرار بالمسلمين كما في قوله تعالى : ﴿ كَلِمًا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ ﴾ [المائدة: ٦٤] (السعود، د.ت، صفحة 108/6) .

الخاتمة

وذكر أهم النتائج التي توصل إليها البحث ، وهي على النحو الآتي :

1. يؤثر السياق تأثيراً واضحاً في فهم بيان النصوص القرآنية ؛ وذلك من خلال القرائن السياقية والمعنوية التي تُبيّن معنى كلّ آية من القرآن الكريم .
2. يتعدّد المعنى الوظيفي للصيغ عند الصرفيين بتعدّد المعنى الوظيفي للصيغة الصرفية الواحدة ، إذ تشترك المعاني في الصيغة الواحدة فتدلّ على معانٍ متعدّدة قبل أن يتحدد المعنى المراد بوساطة القرائن هذا من جهة ، وكذلك تتعدّد الصيغ الصرفية للمعنى الواحد من جهة أخرى ، وهذا لا يعني أنّ المعنى الذي تعبر عنه صيغ متعدّدة يجب أن يكون متوافقاً مع كلّ الصيغ .
3. كثير من صيغ الأفعال المزيدة بحرف واحد إنّما جاءت تحمل معنى المبالغة أو القوّة ؛ وذلك لتتناسب مع سياق الآيات التي تخاطب الكافرين وتندرهم من عذاب الله ، ولا سيّما في معرض الكلام عن الأقوام السابقة .
4. تنماز العربية عند القدماء والمحدثين بظاهرة التعدّد للصيغ الصرفية في معناها الوظيفي الدلالي ، فقد تحتمل الصيغة الصرفية أكثر من معنى ، وقد يدلّ السياق على تعيين واحد منها .
5. أثبت البحث أنّ لصيغ الأفعال المزيدة بحرف واحد معاني عدّة ذكرها الصّرفيون ، إلا أنّ معنى التعدية لصيغة (أفعل) ، والمبالغة والتكثير لـ (فعّل) ، والمشاركة لـ (فاعل) هي أشهر من غيرها من المعاني .
6. أنّ للسياق فضلاً كبيراً في إسباغ معنى مخصوص على الفعل في الصيغة ، فمعاني صيغة (فاعل) متباينة ، ولا يتضح معناها إلا بتوافر السياق ، كما في لفظ (قَاسَمَ) فهي تفيد المشاركة والمبالغة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

تَبَتُ المَصادر والمَراجع

1. ابن جني. (2000). الخصائص. دار الكتب المصرية .
2. ابن جني وآخرون، و وآخرون ابن جني. (1984). المنصف. إحياء التراث القديم.
3. ابن الجوزي. (1404هـ). زاد الميسر في علم التفسير (ط3). بيروت: المكتب الإسلامي.
4. ابن عاشور. (1884هـ). التحرير والتنوير. تونس: السداد التنويرية للنشر .
5. ابن عاشور. (2015). قواعد الترجيح المتعلقة بالنص عند ابن عاشور في التحرير والتنوير . الرياض: دار التدمرية .
6. ابن عصفور. (1987). الممتع في التصريف (المجلد ط1). بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع.
7. ابن فارس. (1979). مقاييس اللغة. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
8. ابن منظور. (د.ت). لسان العرب (سوق). دار صادر ، بيروت.
9. ابن يعيش. شرح المفصل. بيروت: مكتبة المثنى ، القاهرة.
10. ابن يعيش. (د.ت). شرح المفصل. عالم الكتب ، بيروت: مكتبة المثنى ، القاهرة.
11. أبو السعود. (د.ت). إرشاد العقل السليم . بيروت: دار التراث العربي .
12. أبو حيان. (1992). البحر المحيط . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
13. أبو عبيدة. (1954). مجاز القرآن (المجلد ط1). نشره محمد سامي أمين ، مصر.
14. أحمد مختار عمر. (2002). المعجم الموسوعي لألفاظ القرآن الكريم وقراءاته. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر .
15. احمد مختار عمر. (2008). معجم اللغة العربية المعاصر . القاهرة: عالم الكتب.
16. الأصفهاني. (د.ت). المفردات في غريب القرآن. لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر.
17. الآلوسي. (2010). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (المجلد ط1). مؤسسة الرسالة.
18. البيضاوي. (2006). أنوار التنزيل وأسرار التأويل (المجلد بيروت). بيروت: دار الكتب العلمية.
19. الجرجاني. (1428هـ). المقتصد في شرح التكملة. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
20. الزجاج. (1988). معاني القرآن وعرابه . بيروت: طبعة عالم الكتب .
21. الزركشي. (1988). البرهان في علوم القرآن. بيروت: دار الجيل.
22. الزمخشري. (1986). الكشاف. دار الكتاب العربي .
23. الساقى. (2008). أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة (المجلد ط2). مكتبة الخانجي ، القاهرة.
24. السامرائي. (2006). التعبير القرآني (المجلد ط4). عمان: دار عمان.
25. السامرائي. (2009). الجملة العربية والمعنى (المجلد ط2). عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون.
26. السمين الحلبي. (1994). الدر المصون. بيروت: دار الكتب العلمية.
27. السيوطي. (د.ت). المزهرة في علوم اللغة وأنواعها. دار إحياء الكتب العلمية.

28. السيوطي. (1998). *همع الهوامع* (المجلد ط1). بيروت ، لبنان : دار الكتب العلمية.
29. الشوكاني. (1982). *فتح القدير*. بيروت: دار الفكر.
30. الطاهر شارف. (2013). *أثر الوظيفة التواصلية في البنية الصرفية* . بسكرة: جامعة محمد خضير .
31. الطبري. (2001). *جامع البيان عن تأويل آي القرآن* (المجلد ط1). بيروت: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع.
32. الطلحي. (1422هـ). *دلالة السياق* . جامعة أم القرى.
33. ألفة يوسف. (د.ت). *تعدد المعنى في القرآن* (المجلد ط2). دار سحر للنشر والتوزيع ، كلية الآداب ، منوبة .
34. الفراء. (1983). *معاني القرآن* (المجلد ط3). بيروت: عالم الكتب.
35. القيسي. (1984). *الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها* (المجلد ط3). مؤسسة الرسالة.
36. القيسي. (1996). *سرالإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغوب واحد* (المجلد ط1). عمان: دار البشير للنشر والتوزيع.
37. الكفوي. (1253هـ). *الكليات* . مطبعة بولاق .
38. اللخمي. (1988). *شرح الفصيح* (المجلد ط1). وزارة الثقافة والإعلام ، دائرة الآثار والتراث .
39. المبرد. (د.ت). *المقتضب*. بيروت: عالم الكتب.
40. النحاس. (1988). *اعراب القرآن* (المجلد ط3). عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية.
41. تمام حسان. (2004). *اللغة العربية معناها ومبناها* . بيروت: عالم الكتب .
42. سليمان بن علي. (د.ت). *المظاهر الصرفية وأثرها في بيان مقاصد التنزيل* (المجلد العدد الثامن). مجلة البحوث والدراسات القرآنية .
43. سيبويه. (1977). *الكتاب* (المجلد ط2). مكتبة الخانجي ، مصر.
44. ضياء الدين. (د.ت). *أثر السياق في البنية الصرفية المصادر والمشتقات انموذجاً* . جامعة الأزهر .
45. عباس حسن. (د.ت). *النحو الوافي* . دار المعارف ، مصر .
46. عزار. (2012). *المشترك اللغوي في القرآن الكريم* (المجلد ط1). مكتبة لبنان ناشرون.
47. محمد سالم صالح. (2006). *الدلالة والتعقيد في كتاب سيبويه* (المجلد ط1). القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
48. محيي عبد الحميد. (1995). *دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال* . بيروت: المكتبة العصرية ، صيدا .
49. نجاة الكوفي. (1989). *أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية* . القاهرة: دار الثقافة .
50. هنداوي. (2008). *الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم* . بيروت: المكتبة العصرية .